

الرؤية الاستشرافية في الواقع الإسلامي المعاصر -مبَررات الحاجة إلى ثقافة الاستشراف-

الدكتور العياشي الدراوي⁽¹⁾

خلاصة المقالة:

تتوخى هذه المقالة إبراز أهميّة «الرؤية الاستشرافية» في الواقع المعاصر للمسلمين، ومدى حاجتهم إلى الثقافة الاستشرافية بما هي ثقافة تُجَنّب صاحبها -فردًا كان أو جماعة- التعامل مع تحدّيات المستقبل بمنطق العفوية والارتجال وردّ الفعل بدل الفعل، وتَمدّه في الآن نفسه بمقوّمات السير الهادف نحو ذلك المستقبل والتخطيط له، وعقلنة التعامل معه بحيث يكون تعاملًا علميًا مدروسًا موجّهًا. لأجل ذلك تتوقّف المقالة أولاً عند تحديد مفهوم الاستشراف في أبعاده المختلفة، ثم تبرز ثانياً أهميّة استشراف المستقبل من خلال توضيح آثاره الإيجابية في توجيه مسارات الفعل الحضاريّ وصناعته، من منطلق أنّ من يمتلك رؤية استشرافية سديدة يكون أقدر على ضبط واقعه الحاضر من جهة، مثلما يكون مؤهلاً، أكثر من غيره، لتحديد اتجاهات مستقبله الذي يطمح إليه من جهة أخرى. وتبعاً لهذا؛ استعرضت المقالة، في مستوى ثالث، جملة من السمات المميّزة «للعقل الاستشرافيّ»؛ وهي: الإبداع والتجديد، الارتداد والتخطيط، التساؤل والنقد، الشمول والتعاون، المرونة والتكيّف.

(1) باحث في الفكر الإسلاميّ، من المغرب.

مصطلحات مفتاحية:

الاستشراف، الرؤية الاستشرافية، الثقافة الاستشرافية، العقل الاستشرافي، المستقبل، الدراسات المستقبلية، التخطيط، الإبداع، مسارات الحضارة، التنبؤ.

مقدمة:

لا يخفى أن استشراف المستقبل⁽¹⁾ أضحى فرعاً علمياً له أسسه ومقوماته وجهازه المصطلحيّ ومناهجه وتياراته ومدارسه، كما غدا الاهتمام به والانفتاح عليه يتعاظمان يوماً بعد آخر -خاصة في العالم المتقدم- وذلك بالنظر إلى آثاره الإيجابية في توجيه مسارات الفعل الحضاريّ وصناعته من جهة، وبالنظر إلى ارتباطه المباشر أو غير المباشر بمختلف العلوم والمعارف التي على أساسها تُبنى نهضة الأمم، ووفقها يتمّ الإعداد للغد، من جهة أخرى.

وإذا كان العالم الغربيّ قد حقّق ما حقّق من تقدّم كبير في نطاق الدراسات المستقبلية؛ فإنّ ما يُؤسف له أنّ الثقافة العربية الإسلامية ما زال إسهامها في هذا المجال قليلاً، وما زال عطاؤها هزيلًا؛ وذلك يعود، في ما يبدو، إلى سببين رئيسين؛ أولهما: عدم إدراك أهميّة الدراسات التي تستشرّف المستقبل وعدم إدراك قيمتها، وثانيهما: ما يسود من تصوّرات سلبية بخصوص هذا التخصص العلميّ؛ من كونه -مثلاً- داخلًا في إطار الرجم بالغيب أو الخرافة والتنجيم وما شابه ذلك؛ ما يخلّف مواقف مُعرضة عن هذا العلم إعراضًا تامًّا ومُبخّسة إياه تبخيسًا غريبًا.

والحال أنّ اكتساب نظر بعيد في شتى العلوم والقضايا أمر يُقرّه العقل وتحمده الحكمة ويوجبه الشرع، ولهذا فمن غير اللائق أن يظلّ الفكر الإسلاميّ حبيس التحديّات المعاصرة فقط؛ بل عليه أن يبحث لنفسه عن منهج يتجاوز به هذه المواجهة ويخرج من دائرة الانفعال إلى دائرة الفعل

(1) يسمّى كذلك التنبؤ بالمستقبل، أو علم المستقبل، أو دراسة المستقبل، أو المستقبلية، أو علم المستقبلية، أو التخطيط المستقبليّ، وغير هذا ممّا يحيل إلى المجال نفسه.

والتأثير، وإعطاء المثال الحيّ لما يجب أن تكون عليه الحضارة الإنسانية برمتها⁽¹⁾.

إنّ مواقفنا اللامسؤولة إزاء هذا التحديّ الكبير لا تتوافق إطلاقاً مع ما تدعو إليه الرسالة الإسلاميّة، وما قدّمه القرآن الكريم والسنة الشريفة من تصوّرات وروى للأمة؛ لكي تتمثّل مكانتها الطبيعيّة، وتؤدّي دورها القيمّ والوسطيّ بين الأمم. ففي العقيدة الإسلاميّة ومصادرها المعتمدة ما يكفي ضمانه لحاضر الأمة ومستقبلها؛ ذلك أنّه من خلال مراجعة النصوص القرآنيّة واستقراء التجربة التاريخيّة لخطّ العصمة الإلهي في الحياة؛ يتبيّن أنّ الإسلام سبق جميع النظريّات والنظم في الدعوة إلى استشرف المستقبل استشرفاً علمياً مدروساً، واستباق أحداثه ومفاجآته، والتخطيط لاحتمالاته.

من هذا المنطلق، تسعى هذه المقالة إلى تعريف مفهوم الاستشراف، وإبراز مقوماته ومركزاته، ثمّ بيان أهميّة الفكر الاستشرافيّ، ووجه الحاجة إليه في واقعنا المعاصر.

أولاً: مفهوم الاستشراف وهويّته:

الاستشراف في اللغة هو تحديد النظر إلى الشيء بنحو يجعل الناظر أقوى على إدراكه واستيانه، كأن يبسط الكفّ فوق الحاجب؛ كالمستظلل من الشمس، أو ينظر إليه من شرفة أو مكان مرتفع، أو يمدّ عنقه ويسدّد بصره نحوه؛ كلّ ذلك يفعله للإحاطة بشكل الشيء والتدقيق في ماهيّته⁽²⁾. واصطلاحاً؛ هو النظر إلى الزمن القادم ببصر حديد ونظر ثاقب؛ بغيّة

(1) انظر: المصطفى الهند، مولاي: «دور السياق في التأصيل للدراسات المستقبلية في الفكر الإسلامي المعاصر»، ضمن كتاب «أهميّة اعتبار السياق في المجالات التشريعيّة وصلته بسلامة العمل بالأحكام»، الرباط، منشورات الرابطة المحمدية للعلماء، 2007م، ص700.

(2) انظر: ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، تعليق وفهرسة: علي شيري، ط2، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1412هـ / ق/ 1992م، ج7، ص91؛ الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، ط1، بيروت، مؤسّسة الرسالة، 1986م، ص1065.

تصوّر الواقع المقبل؛ انطلاقاً من شرفة الواقع الحاضر، واستيعاباً لعبّر الواقع الراحل⁽¹⁾.

وعلى هذا، فإنّ الغاية من المستقبل في ميدان الدراسات المستقبلية التي تستند إلى رؤية استشرافية خاصة، والدافع إلى الاهتمام به هو الرغبة في تحديد شكله والتحكّم بزمامه. ولا يمكن أن يحصل هذا التحكّم من دون الوعي بالمستقبل؛ بوصفه واقعاً قادمًا، واستكشاف كنهه وحقيقته؛ فكما إن وراء الإنسان ماضيًا يحتاج إلى استيعاب، كذلك هو في واقع (حاضر) يحتاج إلى استقراء وفهم، وأمامه مستقبلٌ يتطلّب تطلّعًا واستشرفًا.

واستشراف المستقبل -كما سبقت الإشارة- ليس تنبؤًا بالغيب، ولا هو -كما يعتقد العوام من الناس- ضرب بالكفّ أو قراءة في فنجان، وإنّما هو علم من العلوم له مقوماته وأساسه. وممّا لا يحتاج إلى استدلال أنّ «المستقبل لا ينشأ من فراغ، وإنّما تتحدّد معالمه وتنبولر أشكاله من خلال تطوّر قضايا الواقع، ومن خلال بزوغ أشياء كانت جيناتها موجودة في أرض الواقع. ومن هنا، فاستشراف المستقبل ليس رجماً بالغيب، ولا اعتداءً على حرّمات الدين. ويبدو للمسلم المتأثر بعصور التراجع الحضاريّ والكسوف الفكريّ، والمصاب بداء التواكل -الذي انتشر لسوء الفهم المتواصل لمفهوم التوكّل الذي نصّ عليه الإسلام، وسوء استخدامه له هروبًا أو عجزًا أو توارثًا- أنّ الخوض في ما سيكون عليه المستقبل محكوم بمقادير الإله عزّ وجلّ ولا يجوز للعبد الخوض فيه. ومفهوم التواكل هذا جعل عددًا من المسلمين لا يملكون ملكة التخطيط، ولا يحسنون ترتيب الأولويّات وتحديدها، ولا يربطون النتائج بالمقدّمات»⁽²⁾.

(1) انظر: الحصري، عبد الرحيم: «استشراف المستقبل بين الدراسات الأكاديمية والإشارات الإسلامية»، مجلة صدى المهدي، تصدر عن مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي عليه السلام في النجف الأشرف، العدد 20، محرّم الحرام 1432هـ. ق، ص 41.

(2) انظر: بريش، محمد الجابري: «المنهج في استشراف المستقبل عودة إلى المفهوم»، مجلة الهدى، المغرب، العدد 22، 1990م، ص 41-42.

وليس من نافلة القول الإشارة في هذا الإطار إلى أن في الدين الإسلامي الحنيف تأكيداً واضحاً على ضرورة العمل والاجتهاد الدنيوي العاجل؛ لكسب مستقبل أخروي آجل. كما نعرف أن من سنن الحياة التي سنّها الباري تعالى لهذا الكون: ﴿وَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾⁽¹⁾، نعرف أن التطوير المستقبلي المنشود رهين بتغيير الواقع القائم: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾⁽²⁾. ولهذا؛ فالمسلم مطالب بالجهاد والإعداد له في مختلف المجالات والبيئات، وفي جميع المناحي والاتجاهات. ومن الطبيعي أن الإعداد قدر المستطاع في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والثقافي والعسكري -مثلاً- يقتضي معرفة القدرات والإمكانات المتاحة، وتقدير القوة اللازمة، واحتمالات التفاعل الموجهة؛ وجميع ذلك يتعلّق بدراسة بدائل المستقبل، واستشراف شكله وأبعاده، وتحديد المسارات التي تؤدي إلى أحسن تجلياته؛ بعيداً عن منطق الأحلام وأضغاثها؛ لأن التفكير الحق في المستقبل، والاستشراف الأمثل له، يكون منطلقاً من قراءة دقيقة للواقع؛ وليس اهتماماً بالمستقبل من أجل الاكتفاء بالتخمين فيه والتنبؤ بأحداثه! وإلا فما جدوى هذا التخمين وذلك التنبؤ إذا لم ينعكس على الواقع فيغيّره نحو الجهة المثلى؟⁽³⁾

وعلى هذا الأساس؛ يبدو أن من يمتلك رؤية استشرافية عميقة يكون أقدر على التحكم في واقعه الحاضر الذي يعيشه؛ مثلما يكون مؤهلاً، أكثر من غيره، لتحديد مسارات مستقبله الذي يصبو إليه. وبالتالي، فثمار النظر الاستشرافي تنعكس على حاضر الإنسان وواقعه المعيش قبل أن تنعكس على مستقبله المأمول؛ تخطيطاً وتنظيماً وتوجيهاً؛ لأن المستقبل ما هو إلا تاريخ وواقع مقبل. ولهذا «نجد الدول المتقدمة -اجتناباً منها لما قد يحمله المستقبل من مفاجآت، وتحسباً لكل ما يعيق تقدّمها

(1) سورة الأحزاب، الآية 62.

(2) سورة الرعد، الآية 11.

(3) انظر: بريش، «المنهج في استشراف علوم المستقبل»، م. س، ص 43.

واستمرار قيادتها الحضارية- تعتمد أسلوب الإدارة بالأهداف (القائم على نظر استشرافيّ استباقيّ)، وتضع التخطيط المحكم المبني على الاستيعاب الواعي للماضي، والاستقراء الشامل للواقع الحاضر، والاستشراف الدقيق للمستقبل»⁽¹⁾.

ومؤدّي هذا أنّ عمليّة استشراف المستقبل إنّما تتمّ على أساس متغيّرات الماضي والحاضر، وفي ضوء تطلّعات المستقبل. لذلك؛ نجد من يحدّد الاستشراف بكونه: «إلقاء نظرة فاحصة على المستقبل بمنظار تتكوّن عدساته من عقب تجارب الماضي، ونتائج الحاضر وثمراته، ومؤشّرات التطلّع المستقبلي»؛ أيّ إنّ «اجتهاد علميّ منظم يرمي إلى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الأساس لأوضاع مجتمع ما، أو مجموعة من المجتمعات عبر مدّة زمنيّة معيّنة؛ وذلك عن طريق التركيز على المتغيّرات التي يمكن تعديلها بواسطة إصدار القرارات»⁽²⁾.

وبهذا يتبيّن أنّ استشراف المستقبل لم يعد مبنياً على الخيال أو الحسّ المجرد من المنهجية العلميّة؛ وإنّما هو فعل قائم على أسس علميّة، وموجّه وفق أهداف مخطّط لها؛ استناداً إلى أساليب كميّة تعتمد على قراءة أرقام الحاضر والماضي وتأويلها، أو أساليب كميّة تستنتج أدلّتها من الآراء القارئة لمجرى الأحداث ومتغيّراتها؛ لأجل الوصول إلى استكشاف (قراءة أوّليّة) تصاغ وفقه السياسات التحسينيّة، وتوضع في ضوءه البرامج والخطط الاستراتيجية⁽³⁾.

إذاً؛ فالدراسات الاستشرافية -وفق هذا المنظور- هي امتداد للدراسات التاريخيّة، فكلتاها رحلة عبر الزمن الذي ميّز الله تعالى فيه الإنسان عن غيره من مخلوقاته بإدراكه. وهي -أيّ الدراسات- تتناول بالحديث

(1) بريش، «المنهج في استشراف علوم المستقبل»، م. س، ص 42.

(2) الجابري، نياف بن رشيد؛ وآخرون: «استشراف مستقبل التعليم بمنطقة المدينة المنورة»، مقالة منشورة على شبكة الإنترنت: www.mohyessin.com

(3) انظر: م. ن.

المستقبل من خلال النظر في الحاضر والماضي. ومن ثمّة؛ فاستشراف المستقبل ليس تنبؤاً يقوم على الرجم بالغيب؛ وإنما هي محاولة علمية تتكامل فيها الدراسات لمعرفة جوانب صورة الحاضر وتحليلها، والتعرّف على مجرى الحركة التاريخية من خلال دراسة الماضي وملاحظة سنن الكون، والانطلاق من ذلك كله إلى استشراف المستقبل وتشوّفه؛ وصولاً إلى طرح الرؤية⁽¹⁾.

ولا شكّ في أنّ من سمات «الرؤية» في هذا المجال الامتداد والانفتاح والتقلّب؛ وذلك بالنظر إلى طبيعة موضوع الاشتغال أولاً، ومجال الحركة ثانياً؛ فهما أقرب إلى الافتراض والاحتمال من غيرهما. ولهذا؛ نجد بعض الباحثين يقارب الدراسات المستقبلية والاستشرافية من جهة كونها «دراسة وضع معيّن بشكل مفتوح على جملة من البدائل والخيارات؛ لفحص جميع التطوّرات، واستقراء النتائج الممكنة المترتبة على هذا القرار أو ذلك. لهذا نتكلّم عن «مستقبلات» بصيغة الجمع في ميدان الدراسات المستقبلية، وليس عن المستقبل المفرد. وتستلزم الدراسات المستقبلية أن يتّسم تحليل معطيات الواقع واتّجاهات الأحداث من جهة، والطريقة المنهجية المتّبعة من جهة أخرى؛ بطابع الدقّة والموضوعية؛ إلا أنّ الغاية من هذه الأداة تكتسي صبغة معيارية في جوهرها؛ إذ هي استجلاء المرامي والأهداف»⁽²⁾.

ومعنى هذا أنّ الدراسات الاستشرافية تنحو -غالباً- منحى مفتوحاً يعتمد التفكير فيه على دراسة خيارات وبدائل، وتقديم إمكانات وافتراضات يحكمها منطوق الاحتمال والتوقّع المنطلقين من إحصاءات محدّدة، ومعطيات خاصّة، ومؤشّرات معيّنة.

وبذلك يتبيّن أنّ الاستشراف هو الأداة التي تحكّم المستقبل، وتكمن فيه

(1) انظر: الدجاني، أحمد صدقي: «دراسة المستقبل برؤية مؤمنة وسليمة»، مجلة المسلم المعاصر، تصدر عن جمعية المسلم المعاصر في مصر، العدد 62، كانون الثاني 1992م، ص 113.

(2) المنجرة، المهدي: الحرب الحضارية الأولى، ط 1، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2005م، ص 276.

صور محتملة الشهود للمستقبل، من خلال ما يحويه من العناصر الأساسية للاستراتيجية في الفكر المعاصر؛ هذه الاستراتيجية التي تعمل على تطوير الفكر والمنهج والمعرفة على نحو يسمح لها بالانتقال من مجتمع ذي أغلبية صامتة إلى مجتمع ذي أغلبية فاعلة، يُقدم على التصريح بما يعانیه، ويناقش ما يعيشه من مشاكل، ويشارك في صياغة برامج الإصلاح؛ أي استراتيجية تسمح بالانتقال من مجتمع ذي سلطة جزائية إلى مجتمع ذي سلطة واعية⁽¹⁾.

وضمن هذا الإطار، يرى بعض الباحثين أن في مقدّمة المصائب التي أصابت الأمة الإسلامية في عمق كيائها الحاضر ومعدل قواها لإعداد الغد: عدم عنايتها بالمستقبل؛ بوصفه مجال إرادة وحرية لإنجاز مشروع إصلاح نهضوي؛ حيث يُخرجها من ليلها الدامس الذي حلّ بها بعد أفول شمس العلم والعدل وأجواء الحرية والأمان التي ظلت ترفل في ظلال مجتمعاتها حيناً من الدهر على مناهج النبوة الخاتمة⁽²⁾.

وبالجملة، فإنّ استشراف المستقبل يظلّ مجالاً إنسانياً تتكامل فيه المعارف وتتعدّد، هدفه تحليل التطوّرات المستقبلية في حياة البشر وتوجيهها بطريقة عقلانية وموضوعية، تفسح مجالاً للخلق والإبداع الإنسانيين. وهو بذلك لا يُصدر نبوءات، بل هو اجتهاد علمي منظم يوظف المنطق والعقل والحدس والخيال في اكتشاف العلاقات المستقبلية بين الأشياء والنظم والأنساق الكلية والفرعية، مع الاستعداد لها والتأثير فيها. فالمستقبل -وفق هذا التصوّر- ليس شيئاً «مكتوباً»، وليس معطى نهائياً، ولكنه في تشكّل مستمرّ. لذا؛ ينبغي على الإنسان الإسهام في تشكيله. وغنيّ عن البيان أنّ الدراسات الاستشرافية لا تقدّم -مطلقاً- صورة يقينية

(1) انظر: بريش، محمد الجابري: «تعميق الفهم في الفكر العربي الاستراتيجي»، مجلة إسلامية المعرفة، تصدر عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي في بيروت، العدد9، صفر-ربيع الأول 1418هـ. ق/ تموز1977م، ص96.

(2) انظر: المصطفى الهند، «دور السياق في التأصيل للدراسات المستقبلية»، م. س، ص702.

ومتكاملة للمستقبل، كما إنها لا تقدّم مستقبلاً واحداً. فالمستقبل متعدّد وغير محدّد، كما إنّه مفتوح على تنوّع كبير في المستقبلات الممكنة⁽¹⁾.

ثانياً: أهميّة استشراف المستقبل وجدواه:

لا شكّ في أنّ مفهوم المستقبل قد تطوّر، كما تطوّرت النظرة إليه مع تطوّر الفكر البشريّ والتقدّم العلميّ؛ وذلك من نظرة ترى المستقبل «قدراً محتوماً» لا دخل للإنسان فيه، إلى نظرة تنطلق من مبدأ الصيرورة وقدرة الحياة على التجدّد، وترى في المستقبل بعداً زمنياً يمكن التحكم في صورته. فالإنسان كما قال بريجوجين (Prigogine): «لا يستطيع التكهّن بالمستقبل، ولكنّه يستطيع صناعته»⁽²⁾.

لقد سمح الوضع الحالي للمعرفة الإنسانيّة -علمياً وتقنياً- بوجود قدرة هائلة للإنسان على اختيار مستقبله الجماعيّ والفرديّ؛ على حدّ سواء. فليس ثمة مستقبل «إلا كما نريد نحن»⁽³⁾؛ على حدّ تعبير إدوارد كورنيش (Edward Cornish). وكلّ كائن حيّ كما يقول جون بول سارتر (Sartre. J. p): «يخلق مستقبله، وعليه أن يتحمّل المسؤوليّة كاملة عن هذا الخلق»⁽⁴⁾.

والحاصل من كلّ هذا أنّ المستقبل عالم قابل للتشكيل، وليس شيئاً معدّاً سلفاً على نحو ناجز جاهز جبري؛ حيث تنعدم فيه حرّيّة الفعل والاختيار والإسهام⁽⁵⁾. ومن البديهي أنّ الاهتمام بالمستقبل والعناية به طبيعة إنسانيّة، وهو اهتمام موجود في جميع الثقافات والديانات الإنسانيّة؛ ولكنّ الجديد هو:

(1) انظر: منصور، محمد إبراهيم: «الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهميّة توطيها عربياً»، مجلة المستقبل العربيّ، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربيّة في بيروت، العدد416، تشرين الأوّل 2013م، ص38.

(2) جيروم، بندي: مفاتيح القرن الحادي والعشرين، ترجمة: حمادي الساحل، تونس، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، 2003م، ص13.

(3) The Future; Washington; DC: Translation; ublishers; 1977; 312 Edward Cornish; The Study of

(4) Jay W. Forrester; World Dynamics; Cambridge; MA:Allen Press; 1971; p13.

(5) انظر: منصور، «الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهميّة توطيها عربياً»، م. س، ص34.

- سرعة حركة التاريخ واشتداد وتيرة التغيير.
- انفجار المعارف وتشابكها.
- تعقّد تطوّر المشاكل التي تزداد تدخلًا في ما بينها؛ شيئًا فشيئًا.
- تقلصّ الزمان والمكان⁽¹⁾.

هذا الجديد يفرض مزيد حاجة إلى علوم مستقبل أكثر دقة، ورؤية استشرافية أكثر عمقًا؛ لكي لا تفاجئنا الأحداث، وتباغتنا المستجّدات، وتصدمنا الكوارث. فالتحكّم في المستقبل -استشرافًا وتخطيطًا- أسلم للإنسان والإنسانية من ولوجه صدامًا وكارثة، أو ارتياده أسفًا وندمًا قبل إعداد العدة؛ لاستباق الأزمات والتهيؤ للتحديات. لكنّ المتمعّن في ما يصدر في العالم المتقدّم -من دراسات وأبحاث في مجال الدراسات الاستشرافية المستقبلية- من جهة، يلحظ أنّ ثمة تطوّرًا ملحوظًا في الكمّ والكيف. أمّا المتتبّع لما يُنتج في العالم العربي في هذا الباب من جهة مقابلة، فيجد أنّ الدراسات المستقبلية ما زالت في بدايتها الأولى وغير متوافقة بتاتًا مع حجم التطوّرات المهولة في مجالات الاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة وغيرها. وإنّنا ما نزال «نعاني غيابًا شبه تامّ للرؤية المستقبلية الاستشرافية في معظم مؤسّساتنا، وفي كثيرٍ من مظاهر حياتنا؛ بل في بنية تفكيرنا أيضًا. وما العدد القليل من الدراسات المستقبلية إلا تعبير عن البؤس المعرفي الذي تعانيه تلك المؤسّسات التي لا تخرج في معظمها عن النطاق الأكاديمي الضيق، ولا تكون جزءًا من نسيج التفكير الاجتماعي العام، أو من الممارسة الفعلية؛ سواء على المستوى المؤسّساتي أم على مستوى الأفراد»⁽²⁾.

ومن منطلق الشعور بأهميّة استكشاف المستقبل في حياة الإنسان، وكذا في مجال السياسات الدولية ومصالح قوى الاستكبار الغربي؛ نجد هذه القوى تنهافت على تطوير هذا العلم ومحاولة احتكاره في الدوائر الحكومية الخاصّة ومراكز البحوث الاستراتيجية، والعمل على ضمّ نتائجه

(1) انظر: بريش، «المنهج في استشراف المستقبل عودة إلى المفهوم»، م. س، ص 35.

(2) منصور، «الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهميّة توطئها عربيًا»، م. س، ص 49.

وتوظيفها لأغراض الهيمنة على الشعوب؛ وذلك للقدرة الهائلة التي يمتلكها هذا العلم، وفاعليته ولياقته الواسعة في تقديم الخدمات المختلفة في مجالات متعددة من حياة الإنسان، وكذلك بالنظر إلى كفاءته في السيطرة والتلاعب بالظواهر الاجتماعية والاقتصادية المحتملة الوقوع، مضافاً إلى الإمكانيات التي يتيحها في إعداد البدائل وإيجاد الظواهر المرغوب فيها عند الساسة، أو تجنب العقبات التي تحول دون تحقيق النمو والتطور الذي يرتئيه المخططون وأصحاب القرار على مستوى المستقبل العسكري -مثلاً-، أو التكنولوجي أو السياسي⁽¹⁾، وما شابه ذلك.

وتبعاً لهذا؛ يبدو أن الاهتمام بالدراسات المستقبلية الاستشرافية أصبح من الضرورات التي لا غنى عنها للدول والمجتمعات والمؤسسات؛ أي إنها لم تعد مجرد ترف تأخذ به تلك الدول أو تهجره، تستوي في ذلك الدول المتقدمة والدول النامية؛ بل إن حاجة الدول النامية أشد إليها من الدول المتقدمة⁽²⁾. ولربما كانت حاجة المجتمعات الإسلامية أكبر؛ بالنظر إلى طبيعة التحديات والأزمات المطروحة، وإلى حجم الخصائص التنموية الموجودة في أكثر من ميدان وعلى أكثر من صعيد.

فلو تمكنا من ترسيخ مبادئ علم استشراف المستقبل في دائرة مصادر العقل المسلم المعاصر واهتماماته وقراءاته؛ لأمكن له أن ينتقل من الاهتمام المفرط بأحداث الماضي ومشكلات الحاضر فقط، إلى العناية والانشغال بقضايا المستقبل؛ ذلك أن إحدى ثغرات ثقافتنا العربية تتجسد في أهم أبعادها في موقفها من الزمن؛ حيث طغى عليها الماضي والحاضر؛ بينما لم يحظ المستقبل إلا باهتمام قليل، على الرغم من أن معرفة المستقبل أو محاولة معرفته تمثل أحد عناصر القوة⁽³⁾؛ فالحركة الدينية والاجتماعية

(1) انظر: الحصري، «استشراف المستقبل بين الدراسات الأكاديمية والإشارات الإسلامية»، م. س، ص 46.

(2) انظر: منصور، «الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهميتها توطينها عربياً»، م. س، ص 39.

(3) انظر: بلكا، إلياس: «تجديد علوم الفقه والمقاصد في ضوء المستقبل»، مجلة التسامح، تصدر عن

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في عمان، العدد 20، 2007م، ص 248.

للإنسان المسلم تستهدي بنتائجها الدنيوية والأخروية، ولذا؛ كان لحاظ المستقبل من العمل اليومي للمسلمين⁽¹⁾.

إنَّ أهميّة الدراسات الاستشراقية تتجاوز بعدها التقني؛ عندما تصبح ثقافة مجتمعية وسلوكاً عاماً، ونمط تفكير وأسلوب حياة، وعندما تتجه إلى تنمية رأي عام مهتمّ بالمستقبل، وباستشارة الوعي والتفكير المستقبليين؛ ما يؤدي بالتالي إلى توسيع قاعدة المهتمين ببناء أركان فردوس المستقبل، لا الباكين على أطلال الفردوس المفقود.

ومن المهمّ الإشارة في هذا المقام إلى أن الاهتمام المتنامي بالدراسات المستقبلية لا يمكن أن يتحقّق من دون تطوّر في الوعي عند عامّة الناس؛ سواء أكان ذلك الوعي المستقبلي الحديث في وسائل الإعلام الجماهيري، أو نتيجة لغرسه على نحو منظم عبر برامج التعليم في المدارس والجامعات ومراكز البحث⁽²⁾. وليس من المبالغة في شيء القول إنّ عدم استلهاهم مقومات علم الاستشراق واستثمار نتائجه في التعاطي مع الواقع القائم والقادم على حدّ سواء لمن شأنه أن يعجل بمزيد تأزيم لوضع المجتمعات العربية، ويقودها إلى أنفاق مظلمة؛ لأنها تسير على غير هدى ولا بصيرة، فالعالم العربي الإسلامي حين يترك مجتمعاته تسير بدون استشراق مستقبلي، ويدعها تخطو خطواتها المستقبلية على منهج الصدفة والعفوية؛ فعليه أن ينتظر كلّ المفاجآت التي سيلقاها في منعطفات الطريق المستقبلي.

وتبعاً لهذا؛ تبدو الحاجة إلى الدراسات المستقبلية ملحة بالنسبة إلى الفكر العربي الإسلامي المعاصر؛ إنّ هو أراد تخطي التحديات القائمة؛ وذلك حتى لا يكون عمله مكرراً مرّتين؛ فإذا كان من الضروريّ الآن مجابهة التحديات المعاصرة، فإنّ من العيب أن تضيع جهود جديدة في مواجهة ثانية لتحديات أخرى كان من الممكن تلافيها؛ استناداً إلى رؤية استباقية وتوظيف جيّد لأدوات الاستشراق المستقبلي، ولهذا يكون من الواجب

(1) انظر: المنجرة، الحرب الحضارية الأولى، م. س، ص 169.

(2) انظر: منصور، «الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهميتها وتوطينها عربياً»، م. س، ص 42-51.

على الباحثين والدارسين والمهتمين بالفكر الإسلامي المعاصر وقضاياها الاشتغال -على هذا المستوى - في اتجاهين اثنين؛ الأول: يُعنى بالتحديات المعاصرة؛ رسداً وتحليلاً ومعالجةً. والثاني: يعمل على وضع منهج واضح لتجاوز التحديات المطروحة والانطلاق بالأمة العربية الإسلامية نحو أداة مستقبلية حضارية رفيعة⁽¹⁾، على أساس علميٍّ مدروس وتخطيط موضوعيٍّ محكم بعيد عن فلسفة الأمانى والتمنيات وفكر النبوءات والتكهنات التي لا تعدو أن تكون شطحات خيالية لا تقدم فكراً ولا تغيّر واقعاً ولا تعود بفائدة نظرية أو قيمة علمية.

وعليه، ف «من دون الاستشراف العلمي للمستقبل العربي الإسلامي؛ ستبقى معالجة قضاياها الكبرى معلقة لا تخرج عن إطار التمنيات، وستظل -إلى حد كبير- عاجزة عن الفصل في الخيارات المطروحة في الساحة العربية؛ ومنها -على سبيل المثال- الأوضاع الراهنة في دول ما يسمّى بالربيع العربي الناجمة عن سقوط أنظمة ديكتاتورية مستبدّة، ورثتها نظم لا تمتلك الخبرة أو الرؤية لإدارة مراحل الانتقال، فهذه الأوضاع لم تخضع للدراسة العلمية لاحتمالاتها المستقبلية وآثارها المباشرة وغير المباشرة، وبالتالي رسم السياسات اللازمة لمواجهتها»⁽²⁾.

إنّ استشراف المستقبل -كما سبقت الإشارة، وعلى خلاف ما يتصور بعضهم خطأ- ليس حلماً جميلاً، ولا مجرد خيال يشتطّ به العقل هارباً من ثقل الواقع المعاش وضغوطاته؛ وإنّما هو علم بات لازماً للإنسان المعاصر -تحديداً- وملزماً له في مختلف مجالات الحياة؛ تطويراً وتوجيهاً وتأثيراً؛ بل أضحى مظهرًا من مظاهر «حدائث» المجتمعات الراهنة، وميزاناً لقياس مدى تقدّمها وتطورها أو قوّتها وضعفها، كما صار -كذلك- مقياساً لضبط التوجّهات الحضارية للأمم والشعوب وقدرتها على التفاعل مع المتغيّرات؛ إنّ في صورتها الماثلة حاضرًا، أو المتمثلة مستقبلاً؛ ذلك أنّ من أهمّ مبادئ

(1) انظر: المصطفى الهند، «دور السياق في التأصيل للدراسات المستقبلية»، م. س، ص 106.

(2) منصور، «الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمّيتها وتوطينها عربيًا»، م. س، ص 43.

الدراسات الاستشراقية كون المجال الذي باستطاعة الإنسان التأثير فيه هو المستقبل بالأساس. ولذا، نجد بعض الباحثين يتحدث عمّا يسمّى بـ «استعمار المستقبل»؛ لأنّ «العالم الإسلامي إذا لم يخطّط لمستقبله؛ فإنه يوشك أن يُستعمر، كما استُعمر ماضيه وحاضره»⁽¹⁾.

ومعنى هذا أنّ المستقبل ليس مجالاً للاستكشاف والاستشراق فقط؛ وإنّما هو -كذلك- مجال للتأثير والعمل. لذا؛ فالاستشراق المستقبلي لا يساعد -فقط- على معرفة ملامح الزمن القادم وتصور الآتي؛ وإنّما يسعف -أيضاً- في طرح السؤال: كيف نستطيع أن ننشئ مستقبلنا، وأن نخضعه لآمالنا وتطلّعاتنا وأفكارنا وعقائدنا،⁽²⁾ من دون شعور بذنب الدخول إلى دائرة الغيب، أو إحساس بتأنيب ضمير العقيدة والإيمان بالقضاء والقدر؟ والحال أنّه -كما سبق البيان- لا تعارض ولا تداخل بين علم الغيب من جانب، ومجال الدراسات المستقبلية من جانب آخر⁽³⁾.

وضمن هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنّ ترسيخ ثقافة الاستشراق في بيئة الثقافة العربية الإسلامية الحديثة يستلزم تحرير العقل الموصول بها ممّا علق به من أوهام وتصورات خاطئة -بخصوص المستقبل وقضاياه- تحوّلت مع مرور الزمن إلى ما يشبه اليقينيّات أو الثوابت التي لا تقبل أيّ تعديل أو تحويل. وعليه، فمن جملة الصعوبات التي تجابهها عملية غرس الدراسات الاستشراقية وتطويرها في المجتمع العربي: «صعوبات ناجمة عن ضعف الأساس النظريّ الذي تستند إليه هذه الدراسات في التراث العربيّ. فالفكر العربيّ -في صيغته التراثية الموروثة، وفي طبعاته المستجدة، على السواء- مفتون بإعادة إنتاج الماضي أكثر ممّا هو مهتمّ

(1) بلكا، «تجديد علوم الفقه والمقاصد في ضوء المستقبل»، م. س، ص 250.

(2) انظر: م. ن.

(3) نود الإشارة في هذا النطاق إلى أنّ في مقدّمة الأسباب الثانوية خلف غياب الرؤية المستقبلية في الثقافة العربية الإسلامية؛ طغيان النظرة السلبية إلى المستقبل، وسيطرة الموروثات، والاطمئنان لكن لا إلى الأفكار الجديدة؛ وإنّما إلى الأفكار الجاهزة، وسيادة ثقافة القطيع وغيرها. (انظر: منصور، الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهميتها توطيئها عربياً»، م. س، ص 49 وما بعدها).

بقراءة المستقبل، أو مشغول بإنتاجه وصناعته. فالتفكير المستقبلي بمنهجه النقدي والعقلاني يواجه بالطبيعة بيئة ثقافية معادية؛ فهو نسق علمي قائم على المنطق والاتساق المعرفي، وهو نقيض التفكير السلفي الذي يحاول بناء المستقبل على شاكلة الماضي، وإحياء الفراديس المفقودة، لا بناءها. وقد ترك هذا التراث بصمته الوراثة على ضعف حضور المستقبل في الذهن العربي، ووهن القدرة على الإحساس بالتغيرات وأثرها في التفكير بالمستقبل، وعلى توقع أحداثه أو الاستعداد لمفاجآته؛ وإن كان ذلك لا ينفي تمامًا غياب الرؤية المستقبلية العقلانية في التراث العربي⁽¹⁾. وخاصة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وعند الأئمة الأطهار؛ كما سبقت الإشارة.

لكن واقع الحال يقول إننا لو قمنا بتحليل نمط وضعنا المضطرب وركزنا على حركته المتأرجحة وإيقاعه غير المضبوط؛ لشهدنا بشكل واضح وجلي غياب الحسّ المستقبلي والحدس الإعدادي لمواجهة كوارث الطبيعة، وأزمات الأوضاع وتقلبات الزمن، مع تناقض بارز بين القول والفعل، وغفلة عن الإنجاز طيلة زمنه المبرمج، ثم استنفار للطاقات وجمع للقوات في آخر اللحظات! وما يدل على ذلك: الارتجال المشهود في عقد المؤتمرات، أو ارتفاع نشاط الورش عند قرب موعد التدشينات، أو التعجيل بدراسة تتطلب شهوراً في آخر الأوقات⁽²⁾؛ وما شابه ذلك من الأعطاب والآفات!

ولعل ما تقدم يؤكد أن ثقافة الدراسات الاستشرافية في الوطن ستظل تراوح مكانها؛ إن لم يعمل على إعادة تشكيل العقل العربي، وخلق تيار يمتلك عقلاً منهجياً نقدياً متمرداً على كل أشكال الموروثات. وعبثاً نحاول وضع رؤية مستقبلية أو دراسات استشرافية قطرية أو قومية ونحن أسرى لأنواع من اليقين السلفي؛ عوضاً عن إطلاق مشروع فكري عقلاني قادر

(1) منصور، «الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهميتها وتوطينها عربياً»، م. س، ص 49.

(2) انظر: بريش، «المنهج في استشراف المستقبل (2) عودة إلى المفهوم»، مجلة الهدى، م. س، العدد 22،

على أن يحرك المياه الآسنة، مشروع يكون بديلاً للسلفية المتطلعة إلى تحقيق طموحها المتمثل في إعادة الماضي، كما كان⁽¹⁾.

ولا بد من التنبيه في هذا السياق إلى أمر على قدر كبير من الأهمية؛ وهو ما يرتبط بالعلاقة بين الفكر الاستشراقي التواق إلى المستقبل من جهة، ومسألة التراث الموصولة بالماضي من جهة أخرى؛ وبمعنى آخر: هل يوجد نوع من التناقض والتنافي بين «المستقبلية» من ناحية و«الماضوية» من ناحية أخرى؛ حيث لا يقوم الفكر المستقبلي والنظر الاستشراقي إلا على أنقاض التاريخ والتراث، أم إن الأمر خلاف ذلك؟

قد يتصور بعضهم أن العقلية الاستشراقية تناقض أي شكل من أشكال الرجوع إلى التاريخ أو الانعطاف نحو الماضي؛ لذلك نجدهم يستخفون بالتراث، ويسعون جاهدين إلى التحرر منه تحرراً مطلقاً شاملاً؛ لأنه في نظرهم منافٍ للتقدم والتطور والتحديث. والحال أن الواقع على العكس من ذلك، فالعقلية المستقبلية هي التي تحرص أشد ما يكون الحرص على جوهر التراث، وهي المؤهلة بالفعل للحفاظ على الأصالة ورعايتها وتنميتها والإفادة منها؛ لتحقيق الذات والإنجاز والإبداع.

إن في كل تراث -كائنًا ما كان- الصالح الذي يجب أن يبقى ويستمر، والفساد الذي يجب أن يزول ويختفي، فهو مزيج من العناصر الإيجابية والسلبية؛ منه ما حصّله المجتمع في أطوار الإبداع والتقدم، ومنه ما ورثه من أطوار البدائية أو من عهود الانحطاط والتأخر⁽²⁾.

وإذا كان قد تبين أن الذهنية الاستشراقية هي تلك التي تعي الزمن في أبعاده المختلفة؛ ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وتستطيع إدراك متغيراته الإدراك السليم؛ فيتضح -أيضاً- أن هذه الذهنية، إن هي أحسنت التصور وأنقنت الإدراك، بإمكانها أن تتخذ من حاجات الغد ومطالبه، ومن

(1) انظر: منصور، «الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهميتها وتوطينها عربياً»، م. س، ص 53.

(2) انظر: زريق، محمد؛ نحن والمستقبل، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1980م، ص 174.

التطلعات الراجحة والمطامح الحسيفة، معياراً لتقويم التراث واستخلاص عناصره الخيرة التي تسعف في بناء تطلعات الغد وطموحاته⁽¹⁾.

ومضافاً إلى هذا كله، إذا علمنا أن من أبرز سمات العقلية المستشرفة للمستقبل التعلق بالإبداع - كما سيُتضح بعد قليل - نظراً إلى قيمته الأصيلة في الحياة الإنسانية عبر تاريخها الطويل، ولشأنه الخاصّ الخطير في المستقبل القادم؛ فلا غرو أن تكون هذه العقلية هي المؤهلة، قبل غيرها، للسعي إلى مظاهر الإبداع في الماضي وتحريرها وإحيائها، وأن تغدو - بالتالي - الرفيقة الصادقة والراعية الصالحة للأصالة الحقيقية؛ فلا يخفى أن استخلاص الإبداع الماضي وتملكه هما جوهر التّأصل وقوامه، والسعي إلى الإبداع في الحاضر والمستقبل هو جوهر المستقبلية الصحيحة. وبهذا تلتقي المستقبلية والأصالة، وتثبت المستقبلية أنها هي الأمانة للتراث أمانة حقيقية؛ فلا خوف على التراث منها، ما دامت هي التي تسعى إلى استكشافه واستخلاص جوهره وإحيائه في الكيان الفردي والقومي والإنساني؛ إحياءً يأتي مجدداً لأصالته مثرياً به الحاضر والمستقبل⁽²⁾ على حدّ سواء.

ولهذا؛ فلا خطر على التراث من المستقبلية، كما لا تعارض بين النظر إلى التراث الماضي لأجل إعادة قراءته وتأويله واستلهامه وبين النظر إلى الغد؛ تطلّعاً واستشرافاً واستكشافاً؛ ذلك أنه لا قطائع ممكنة بين الأزمنة والعهود، كما لا مساحات فارغة على ساحة الثقافات والحضارات، فكلّ عصر وعهد مرتبط بما قبله وما بعده، موصول به، مثلما أن كلّ ثقافة وحضارة متأثرة بسابقتها ومؤثرة في لاحقتها، على نحو ما تقتضيه العقلانية الاستشرافية.

(1) انظر: زريق، نحن والمستقبل، م.س، ص 175.

(2) انظر: م. ن، ص 176.

ثالثاً: سمات العقل الاستشراقي⁽¹⁾:

يُفترض في العقل الناظر إلى المستقبل المتطلع إليه أن يتّصف بجملة من الخصائص والصفات التي تجعل منه فعلاً عقلاً قادراً على الاستشراق والاستكشاف مؤهلاً لارتداد آفاق الزمن القادم والتأثير فيه؛ تجديدًا وتحسينًا، وقيادةً وتوجيهًا. ومن أهم تلك الخصائص:

1. الإبداع والتجديد:

يتعيّن على العقل الاستشراقي أن يكون دومًا ميّالاً إلى التجدد والتجديد، توافّقًا إلى الابتكار والإبداع، قادرًا على أن يستشير عند أصحابه هذا النوع من الجهد والعطاء والإنجاز. فبهذا، تفتّح هذه العقلية، وتمارس تأثيرها؛ سواء في الحاضر لحسن إعداد المستقبل، أو في المستقبل لضمان سلامته وازدهاره وتقدمه.

وفي هذا الإطار، غني عن البيان أنّ الإمكانيات الإيجابية والأخطار التي يتفتّق عنها عالم الغد لا محالة، ستفتح مجالًا واسعًا للتجديد والإبداع؛ بل إنّ التنافس بين المجتمعات والأمم سيجعل منها شرطًا لازمًا للبقاء والتقدم. فالأمم التي في ميادين التقدم هي الأمم المجدّدة المبتكرة، وإذا توقّفت تخطّأها من كان أكثر تجددًا وأزخر إبداعًا. وبالتالي، تصير تلك الأمة غير المبدعة تابعة لغيرها، غير مكتمية ولا مستقلة بذاتها؛ لكونها عاجزة عن التفاعل مع قضايا العصر، وإيجاد الأجوبة اللازمة للإشكالات المستجدة، ولعلّ «ما قد يغيب عن أذهان بعضهم هو أنّ الأمة لا تكون أمة بحقّ حتّى ترقى بالجواب عن أسئلة زمانها إلى رتبة الاستقلال به؛ إذ ليس لها إلى امتلاك ناصية هذا الزمان من سبيل إلا هذا الجواب المستقل؛ وإلا صار ملكه إلى أمة سواها، فتضطرّ إلى أن تجيب بما تجيب به هذه»⁽²⁾.

(1) اعتمدنا في صياغة هذه السمات على: زريق، نحن والمستقبل، م. س، ص 167-173.

(2) عبد الرحمن، طه: الحقّ الإسلامي في الاختلاف الفكري، ط1، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2005م، ص15.

2. الارتياح والتخطيط:

إنَّ العقل الاستشرافي لا يكون كذلك إلا إذا كان متَّجهاً إلى الأمام؛ أي إلا إذا تميَّز بالتطلُّع إلى المستقبل، وبالرغبة في ارتياح مجاهله. ومن هنا؛ يكون مخالفاً للعقل الرجعي المتَّجه إلى الوراء المركز على الماضي. ولا شكَّ في أنَّ الإنسان -عادة- يتصوَّر الزمن خطأً مستقيماً يمتدُّ من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل. فكأنَّ الماضي والمستقبل مجرد موقعين متقابلين على خطِّ زمني واحد! والحقيقة أنَّهما متقابلان لا موقعاً وزمناً فحسب؛ بل طبيعةً وجوهراً كذلك، فالماضي قد حصل وتمَّ وليس بإمكاننا أن نعمل فيه أو نغيِّره؛ وأمَّا المستقبل فإنه منفتح أمامنا، إنه مجال الإمكان، وموئل الحرِّيَّة والاختيار، وميدان العمل والإنتاج. ولهذا؛ فالعقلية الاستشرافية لا تهتمُّ بما حصل وصار؛ بل بالضرورة والمصير، لا بما كان؛ وإنما بما يمكن أن يكون، وبما يجب أن يكون، إنها عقلية الرؤية النافذة التي تجوب الآفاق، وترتاد المجهل المنفسحة والاختيارات الماثلة، وتحفِّز على الجهد والعمل في سبيل تحقيقها.

إنَّ العقل الحيّ اليقظ المنتج يشقُّ دوماً طريقه إلى الأمام في محاربتة الدائمة للخطأ والانخداع، وفي حنينه الدائم إلى كشف الحقيقة والاهتداء بها، وفي ارتياده الجادِّ وتشوِّفه الملحِّ إلى الأصلح. ومن هنا؛ كان هذا التلاحم المخصَّب بين العقلانية من جانب، وبين التطلُّع والارتياح من جانب آخر، ولهذا -أيضاً- يصير الارتياح توجُّهاً مستقبلياً مخطَّطاً، متسلِّحاً بالعقلانية المتجدِّدة، وبأحدث أدوات العلم؛ محاولاً ما أمكن أن يعبر إلى المستقبل من أكثر الطرق أمناً، وبأكثر الوسائل نجاعة⁽¹⁾.

3. التساؤل والنقد:

وهما سمتان، مضافاً إلى كونهما من تجليات العقلانية الأصيلة الحيَّة، ومن نتائجها. هما محدَّدان بارزان للعقل الاستقبالي؛ فالعقل المتيقِّظ -كما

(1) انظر: عبد الرحمن، الحقَّ العربي في الاختلاف الفكري، م. س، ص 169.

هو معلوم- يسلك دوماً سبيل الهدم والبناء؛ هدم الباطل الفاسد، وبناء الصحيح الصالح. هكذا تكوّنت المعرفة الإنسانية، وهكذا بُني صرحها. والتساؤل والنقد يتجهان صوب الموضوع للتأكد من صحّة المعرفة الحاصلة بشأنه، وإلى الذات -أيضاً- للاطمئنان إلى أنّ الأسلوب المنتهج لتحصيل المعرفة هو أسلوب سليم. ومن هنا؛ فإنّ الرقيّ العقليّ يتطلّب تيقظاً مستمرّاً في الاتجاهين معاً: الانتقاد الذاتي، والانتقاد الموضوعيّ.

ولا ريب في أنّ ميزة هذا الأمر تتعاضد بمرور الأيام وتطوّر الزمان؛ ذلك أنّ التغيّر المتسارع القائم اليوم، والذي سيشتدّ في المستقبل، يتطلّب هدمًا سريعًا وبناءً سريعًا، ولهذا يتوجّب على العقل الاستشراقيّ أن يكون نشطًا متفطنًا أشدّ ما يكون النشاط والتفطن، وأن لا يستكين إلى التقليد أو الطبع؛ بل أن يخضعهما إخضاعًا متواصلًا قاسيًا للتحريّ والتساؤل والنقد والتقويم، غير أنّ المطلوب هو الانتقاد الواعي المنضبط المسؤول، لا الانتقاد اللاعقلانيّ المتهوّر المتفلّت من جميع الضوابط والمبادئ؛ فكما تعظم أهميّة الأوّل وتشتدّ الحاجة إليه في الحاضر والمستقبل، يرتفع خطر الثاني وتتفاقم فداحته ويعمّ شرّه⁽¹⁾.

4. المرونة والتكيّف:

يتحتمّ على العقلية الاستشراقية أن تكون متّسمة بأكبر قدر من المرونة والتكيّف مع المستجدّات والمتغيّرات؛ ذلك أنّه لا يعقل أن يقابل التغيّر المتسارع في الأوضاع بجمود في التفكير ورتابة في التنظيم، أو أن يعالج التعدّد المتنامي بعقلية تبسيطيّة تؤمن بأنّها بلغت الحقيقة كاملة وحازت اليقين كلّه.

لكن، ما يجب التنبيه إليه في هذا المضمار أنّه لا بدّ للمرونة من أن تأتي منضبطة موزونة، «فليس المقصود أن يكون التفكير والعمل منقادين كلّ الانقياد لأيّ طارئ، وتابعين كلّ التبعية لكلّ حادث، فلا يستقرّان على

(1) انظر: عبد الرحمن، الحقّ العربي في الاختلاف الفكري، م. س، ص 171.

وضع، ولا يثبتان على حال، ولا يتميزان بأية أصالة؛ وإنما المقصود أن لا يتحوّل الاستقراء إلى جمود، والثبات إلى ركود، والأصالة إلى عقم وجذب، فلا جمود مجذب ولا ميعان فالت؛ بل مرونة منضبطة، وتكيّف متنّز، وتوافق منتظم»⁽¹⁾.

5. الشمول والتعاون:

إنّ الرؤية الصادرة عن العقل الاستشراقيّ هي في جوهرها رؤية متعدّدة الأبعاد لا تسير في اتجاه واحد ولا تركّز على نقطة بعينها أو حدث بذاته. ولهذا؛ فإنّ من أبرز ما يميّز العقل الاستشراقيّ شمول النظر والإدراك والعمل، وكذا القدرة على التعاون في سبيل الفكر والتنفيذ معاً، على اعتبار أنّ الأوضاع ستزداد تداخلاً وتعقّداً وتشابكاً، وبالتالي؛ فأيّ قضية من القضايا في أيّ مجتمع من المجتمعات، مهما تكن صغيرة أو محدودة؛ ستكون لها وجوه متعدّدة ونتائج كثيرة، وستشترك اشتباكاً محكماً مع غيرها من القضايا.

وعليه؛ يبدو أنّ النظر إلى قضية ما -لإدراكها على حقيقتها، وتحسين التعاطي معها- قد أصبح اليوم -وسيصبح أشدّ عسراً غداً- قائماً على قصر النظر على وجه من وجوهها، دون تناولها بمجموعها، ودون العناية بعلاقاتها بسواها، وارتباطها بغيرها! وعليه؛ فلا تصلح عقلية المستقبل إذا كانت ضيقة محدودة؛ وإنّما تصلح بقدر ما تتسع لتشمل بنظرها وإدراكها ومعالجتها الوجوه المترابطة والجذور المتشابكة للقضايا التي تواجهها. ومن هنا، تكون الرؤية الاستشراقيّة ممتدّة عرفاً وعمقاً، مثلما تمتدّ طولاً وأفقاً؛ أي إنّ لها بعداً اتّساعياً في الإحاطة بالقضايا، وبعداً عميقاً في النفاذ إلى جذورها؛ كما لها بعدٌ مستقبليّ في اكتشاف تطوّراتها واستطلاع آفاقها⁽²⁾.

(1) عبد الرحمن، الحقّ العربيّ في الاختلاف الفكريّ، م. س، ص 173.

(2) انظر: م. ن، ص 171.

وغير خاف أن هذا النوع من الرؤية -بما يقوم عليه ويتطلبه- من الصعب أن يتحقق عند شخص بمفرده، مهما حاز من القدرات والكفاءات. ولهذا؛ فالعقلية المستشرفة للمستقبل هي عقلية التعاون والتشارك والتعاقد والتكامل؛ إنها عقلية تدرك حدودها، وإن اتسعت، فتدفع بصاحبها إلى طلب المشاركة؛ لأجل مزيد من شمول النظر وصحة الإدراك وسلامة المعالجة. وما يؤكد هذا أن الجهد المطلوب للنجاح في مختلف ميادين الحياة المعاصرة أصبح جماعياً أكثر منه فردياً؛ كما غدا رهيناً بما يمثل من حشد للطاقات وتكامل للمؤهلات وتعاون بين الأفراد وبين الهيئات. ومن دون شك، فإن هذا الأمر سيعلو شأنه ويعظم خطره مستقبلاً؛ بسبب ازدياد تعقد الأوضاع وتشابكها. وبالتالي؛ فإن العقلية المنغلقة المحدودة المنعزلة المكتفية بذاتها لن تفي بحاجات المستقبل، ولن تسير إيقاعه وتحولاته⁽¹⁾.

خاتمة

إن استشراف المستقبل والتخطيط له هو اليوم من أبرز القضايا التي تحظى باهتمام بالغ في كافة أنحاء العالم المتحضر، اقتناعاً من منظره بأن التخطيط للمستقبل هو جزء من عملية صنعه. وإذا كان القانون الذي يحكم عالم اليوم هو قانون المنافسة؛ بما يعنيه من سعي دؤوب إلى تقوية نفوذ «الأنا»، ومقاومة نفوذ «الآخر» المنافس، وإضعاف شخصية «الآخر» المستضعف، استناداً إلى ما يتيح العلم والتقنية على المستويين المادي والفكري⁽²⁾؛ فإن الأمة العربية الإسلامية مدعوة اليوم -بحكم طبيعة التحديات التي تواجهها وحده الأزمات التي تعيشها- أكثر من غيرها إلى استثمار ما تتيحها الدراسات المستقبلية من إمكانيات، وما توفره من آليات

(1) انظر: عبد الرحمن، الحق العربي في الاختلاف الفكري، م. س، ص 172.

(2) انظر: الجابري، محمد عابد: المسألة الثقافية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994م،

للتشخيص والتحليل والنقد؛ لأجل تكوين رؤية استشرافية من شأنها أن تمكنها من الحفاظ على الخصوصية ومقاومة الغزو الكاسح من جهة، وتوَهّلها، من جهة ثانية، لأنْ ترتاد المستقبل من موقع الفاعل المنافس (فكريًا وعلميًا وتقنيًا واقتصاديًا)، وليس من زاوية المنفعل المهزوم. فالإنجاز العمليّ مستقبلاً يُصنع في الزمن الحاضر؛ استشرافًا وتنظيرًا وتخطيطًا. ولهذا؛ فالأمة العاجزة عن قراءة مستقبلها في حاضرها لن تكون قادرة - بأيّ حال من الأحوال- على صناعة هذا المستقبل والتأثير فيه والتنافس في مضماره.